

تطورات العلاقات الروسية – المغربية

قام العاهل المغربي / محمد السادس بزيارة رسمية إلى روسيا الاتحادية في منتصف مارس الماضي يرافقه عدد من وزراء الحكومة لإجراء محادثات مع الرئيس الروسي وعدد من كبار المسؤولين الروس حول تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية ومناقشة موقف البلدين من القضايا الإقليمية الراهنة، وتعتبر زيارة العاهل المغربي إلى روسيا الثانية له منذ توليه الحكم، حيث كانت آخر زيارة له في عام ٢٠٠٢ والتي شهدت إعلان مشروع شراكة استراتيجية بين البلدين، وبعدها زيارة الرئيس الروسي إلى المغرب في عام ٢٠٠٦.

نتائج الزيارة:

شهدت تلك الزيارة توقيع مجموعة اتفاقيات للتعاون الثنائي في عدة مجالات، حيث جرى توقيع أربعة اتفاقيات في المجالات العسكرية والأمنية ومكافحة الإرهاب الدولي، والحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة في الميدان العسكري والعسكري التقني، وتسليم المجرمين، وكذا أربعة اتفاقيات في مجال الصيد البحري والزراعة، واتفاقيتين في مجال الطاقة والمعادن، واتفاقيتين في مجال خدمات النقل الجوي وتشجيع السياحة، حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، فضلاً عن توقيع اتفاق إطاري في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.

وكذلك، توقيع مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات: الشؤون الإسلامية، البحث الجيولوجي والاستكشاف تحت الأرضي، الطاقة، الرقابة الصحية للمنتجات الزراعية، الرقابة البيطرية، وبرنامج عمل مشترك خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠١٨) يهدف لتنفيذ اتفاقية تعاون في المجال السياحي بين حكومة البلدين، علاوةً على اتفاقين إطاريين لتبادل الخبرات في مجال المتحفي والثقافي، تدعياً لاستراتيجية المكتب الوطني المغربي للسياحة لاستقطاب السياح الروس، من خلال تعزيز الربط الجوي بين المدن الرئيسية للبلدين (مراكش وأكادير، موسكو وسان بترسبورغ)، حيث من المقرر إضافة رحلات طيران شارتر وترتيب زيارات لوكالات سفر روسية إلى المغرب في إبريل القادم.

إضافةً إلى برتوكول بالأحرف الأولى في مجال تبادل المعلومات (قبل الوصول) بشأن البضائع والمركبات المتنقلة بين البلدين بغرض التخفيف من الوثائق المطلوبة في الإجراءات الجمركية والمراقبة الجمركية، وتم افتتاح معرض "المغرب وروسيا تاريخ قديم مشترك" بمتحف بوشكين بموسكو للتعريف بتاريخ المغرب، والذي استمر حتى ١٠ إبريل ٢٠١٦.

وفي إطار مناقشة القضايا الإقليمية، تكاد تنحصر النتائج العلنية للزيارة في بحث المواقف الدولية تجاه تسوية قضية الصحراء المغربية المتنازع عليها حيث اسفرت الزيارة عن دعم البلدين مقررات مجلس الأمن بشأن القضية الصحراوية، ودعم دور

الأمم المتحدة في مواصلة التسوية السلمية لقضية الصحراء المغربية أي وفق البند السادس.

سياق الزيارة:

جاءت زيارة العاهل المغربي الأخيرة في ظل تطورات مهمة كانت دافعاً أمام القيادة المغربية في سبيل تسريع موعد إجرائها، لا سيما الأزمة الدبلوماسية بين المغرب والأمين العام للأمم المتحدة التي ثارت عقب تصريحاته الأخيرة في زيارته إلى مخيمات تندوف جنوب الجزائر، والتي وصفت بالمنحازة لجبهة البوليساريو والجزائر كأحد أطراف النزاع الصحراوي، علماً بأن خلافاً بين الرباط والأمم المتحدة نشب بخصوص طلب الأخيرة توسيع مهام بعثة "المينورسو" ليشمل وقف إطلاق النار، وتطورات الأزمة اللاحقة المتمثلة في إلغاء زيارة "بان كي مون" إلى الرباط، وسحب أعضاء البعثة الأممية "المينورسو" من الموظفين المدنيين، وطلب المغرب غلق مكتب اتصال عسكري في منطقة الداخلة بالصحراء الغربية، خلال الأيام القادمة، وهو ما يمثل بداية لتقليص الوجود العسكري في الصحراء المغربية، وإلغاء المغرب حصته المالية وقوامها ٣ مليون دولار التي تغطي تسير عمل واحتياجات حوالي ٥٠٠ عضو مدني وعسكري في بعثة "المينورسو" في الصحراء المغربية.

أضف إلى ذلك تطورات الأزمة المغربية / الأوروبية، حيث علقت المغرب الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي (٢٥ فبراير الماضي)، إثر قرار محكمة العدل الأوروبية في

ديسمبر الماضي الذي ألغت بمقتضاه اتفاق التحرير المتبادل للمنتجات الزراعية والصيد البحري القادمة من أقاليم الصحراء المغربية.

لماذا روسيا؟

تكشف زيارة العاهل المغربي الأخيرة إلى روسيا عن الأولويات الاستراتيجية المغربية خلال المرحلة الراهنة، فالمغرب مهتمة بإقناع روسيا بالرؤية المغربية في إقامة حكم ذاتي تحت السيادة المغربية في الصحراء المغربية المتنازع عليها منذ عام ١٩٧٥، لاسيما مع احتمال أن يُعرض مشروع جديد داخل مجلس الأمن يحاول الموازنة بين الرؤية المغربية وبين رؤية جبهة البوليساريو التي تسعى من أجل تنفيذ استفتاء لتقرير مصير الصحراء المغربية، إلا أن المغرب يكتف من تحركاته الدبلوماسية الدولية في الآونة الأخيرة تجاه الدول الأوروبية لدعم موقفه، علماً بأن الأرجح أن الجزائر ستسعى من خلال علاقتها القوية مع روسيا إلى تغيير موقف الأخيرة الداعم للمغرب في قضية الصحراء.

كما أن تقوية العلاقات مع روسيا سيمكن المغرب من فتح بوابة جديدة لتصريف المنتجات الزراعية المغربية من خلال توسيع طلب السوق الروسي عليها واستثماراً لفرض روسيا عقوبات على تصدير المنتجات التركية إلى روسيا، إلا أن تطوير الشراكة المغربية / الروسية لا يعني أنها بديل عن الشراكة المغربية / الأوروبية، حيث

يعول المغرب على دور فرنسا واسبانيا والبرتغال في تسوية أزمتة الأخيرة مع الاتحاد الأوروبي.

وكذلك قدرة المغرب على توسيع الاستفادة من الشركات الروسية العاملة في مجال الطاقة في إطار سياسة المغرب نحو توسيع نطاق المنافسة الدولية للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي بهدف تحجيم التبعية المغربية للغاز القادم إليها من الجزائر عبر خط الأنابيب المغربي - الأوروبي بحلول ٢٠٢١، حيث من المقرر أن تقوم شركات روسية "غاز بروم" بمشروعات عملاقة في مناطق صناعية استراتيجية مغربية ومنها بناء ميناء للغاز الطبيعي في منطقة "الجرف الأصفر" المغربية المطل على المحيط الأطلسي، وبناء محطات أخرى بميناء طنجة التنافسي المطل على البحر المتوسط، وذلك تدعيماً لأولويات مشروع "غاز باو" المغربي لإنشاء محطتي توليد كهرباء من معالجة الغاز الطبيعي المسال في كل من طنجة والجرف الأصفر.